

الرقمنة وصناعة التشريع: من التشريع التقليدي إلى التشريع الذكي

Digitalization and Legislative Lawmaking: From Traditional Legislation to Smart Legislation

أحمد الأحادي MHAMMED EL AHMADI

دكتور في العلوم القانونية والسياسية

أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي

mhammed.elahmadi@um5r.ac.ma

DOI: <https://doi.org/10.65040/remeye.2026.11.v02n30.28>



This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

الملخص:

يتناول هذا المقال التحول الذي أحدثته الرقمنة في صناعة التشريع من خلال الانتقال التدريجي من الآليات التقليدية لإعداد القاعدة القانونية إلى نموذج التشريع الذكي القائم على توظيف التقنيات الرقمية والبيانات والذكاء الاصطناعي، بما يساهم في تطوير مراحل إعداد النصوص القانونية وصياغتها ومناقشتها ونشرها وتقييم آثارها، وتعزيز كفاءة العمل التشريعي وشفافيته وقدرته على الاستجابة للتحولات المتسارعة، كما يبرز المقال مقومات التشريع الذكي ودور التقنيات الحديثة في دعم المشرع وتحسين جودة القاعدة القانونية واستشراف آثارها، مع الوقوف على التحديات القانونية والدستورية التي يثيرها هذا التحول، لا سيما ما يتعلق بحماية الحقوق والحريات والمعطيات الشخصية، وشفافية الخوارزميات، والأمن السيبراني، وتحديد المسؤولية القانونية، ليخلص إلى أن الانتقال نحو التشريع الذكي لا يتحقق بمجرد رقمنة الإجراءات، وإنما يتطلب تكاملاً بين التطور التكنولوجي والإصلاح المؤسسي والقانوني، بما يضمن توظيف الرقمنة في خدمة جودة التشريع وفعاليتها، مع الحفاظ على مبادئ الشرعية وسيادة القانون والضمانات الدستورية، وبقاء القرار التشريعي في نطاق المسؤولية البشرية والاختصاص المؤسسي المقرر دستورياً.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة - صناعة التشريع - التشريع الذكي - التحول التشريعي.

Summary:

This article examines the transformation brought about by digitalization in the legislative process, through the gradual transition from traditional mechanisms for preparing legal rules to a smart legislation model based on the use of digital

technologies, data, and artificial intelligence, thereby contributing to the development of the stages of drafting, formulating, discussing, promulgating, and evaluating the impact of legal texts, while enhancing the efficiency, transparency, and responsiveness of legislative work to rapidly evolving transformations, The article also highlights the key components of smart legislation and the role of modern technologies in supporting legislators, improving the quality of legal rules, and anticipating their potential effects, while addressing the legal and constitutional challenges arising from this transformation, particularly those relating to the protection of rights and freedoms, personal data, algorithmic transparency, cybersecurity, and the determination of legal responsibility, It concludes that the transition towards smart legislation cannot be achieved merely through the digitalization of procedures, but rather requires integration between technological development and institutional and legal reform, in a manner that ensures the use of digitalization to enhance the quality and effectiveness of legislation, while preserving the principles of legality, the rule of law, and constitutional safeguards, and ensuring that legislative decision-making remains within the scope of human responsibility and constitutionally established institutional competence.

Keywords : Digitalization – Legislative Process – Smart Legislation – Legislative Transformation.

المقدمة:

أبرزت التحولات التكنولوجية المتسارعة خلال العقود الأخيرة واقعا جديدا أعاد تشكيل مختلف مجالات الحياة العامة، وأحدث تحولا عميقا في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ومؤسساتها، ولم تعد الرقمنة مجرد وسيلة تقنية لتطوير الأداء الإداري، بل غدت عاملا مؤثرا في إعادة بناء أنماط ممارسة السلطة وتنظيمها، وفي تطوير آليات صنع القرار العمومي، كما امتد أثرها إلى المجال القانوني والتشريعي الذي يمثل أحد أهم مظاهر ممارسة الدولة لوظيفتها التنظيمية، إذ فرض الانتقال إلى البيئة الرقمية تحديات

متزايدة على القواعد القانونية التقليدية، سواء من حيث سرعة استحداث القواعد أو من حيث قدرتها على مواكبة التحولات التقنية المتلاحقة، الأمر الذي جعل تطوير العملية التشريعية ضرورة تفرضها طبيعة التحول الرقمي، لا مجرد خيار مؤسسي¹. وقد أصبح التشريع في ظل هذا التحول يواجه بيئة اجتماعية واقتصادية وتقنية تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتغير المستمر، حيث أفرزت التقنيات الرقمية أنماطا جديدة من المعاملات والعلاقات القانونية، وفرضت على المشرع معالجة مسائل لم تكن مطروحة بالصيغة ذاتها في البيئة التقليدية، من قبيل حماية البيانات والمعطيات الشخصية، والأمن السيبراني، والخدمات الرقمية، والمسؤولية الناشئة عن استخدام الأنظمة التقنية، وهو ما يكشف عن محدودية المقاربة التشريعية التقليدية القائمة على الاستجابة اللاحقة للتحولات المجتمعية، ذلك أن سرعة التطور التقني أصبحت تتجاوز في كثير من الأحيان المدة الزمنية اللازمة لإعداد النصوص القانونية ومناقشتها واعتمادها، بما يثير إشكالية التوفيق بين استقرار القاعدة القانونية وضرورة قدرتها على الاستجابة للتحولات المستجدة².

وفي هذا السياق، لم يعد مفهوم صناعة التشريع ينحصر في عملية صياغة النص القانوني واعتماده وفق الإجراءات الدستورية والمؤسسية المقررة، وإنما أصبح يرتبط بصورة متزايدة بتوظيف الأدوات الرقمية في مختلف مراحل الدورة التشريعية، ابتداء من رصد الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المستجدة، وجمع البيانات وتحليلها، مروراً بإعداد مشاريع النصوص القانونية ودراسة آثارها، وانتهاء بالتشاور بشأنها وتقييم نتائج تطبيقها، إذ تتيح الرقمنة إمكانات واسعة لتعزيز كفاءة العملية التشريعية، وتحسين جودة المعلومات التي يستند إليها المشرع، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية في صناعة القاعدة القانونية، كما تفتح المجال أمام الانتقال من تشريع يقوم أساساً على المعالجة التقليدية للمشكلات إلى تشريع أكثر قدرة على الاستشراف والاستجابة المبنية على المعطيات³.

ويكتسب هذا التحول أهمية قانونية خاصة بالنظر إلى أن جودة التشريع لم تعد تقاس فقط بمدى سلامة صياغته وانسجامه مع الدستور والقواعد القانونية الأعلى مرتبة، وإنما أصبحت ترتبط كذلك بقدرته على الاستجابة للواقع المتغير وتحقيق الفعالية التنظيمية المرجوة منه، فالرقمنة يمكن أن تسهم في بناء بيئة تشريعية أكثر انفتاحاً وشفافية من خلال إتاحة مشاريع القوانين والوثائق التشريعية أمام مختلف الفاعلين، وتيسير الوصول إلى المعلومات القانونية، وتعزيز آليات التشاور والمشاركة، فضلاً عن توظيف تحليل البيانات في تحديد مواطن الخلل التشريعي وقياس الآثار المحتملة للنصوص قبل اعتمادها، غير أن هذا التحول يثير في المقابل إشكالات قانونية ومؤسسية تتعلق بحماية الحقوق والحريات، وضمان سرية البيانات، ومبدأ المساواة في الولوج إلى التكنولوجيا، وأمن الأنظمة الرقمية، وحدود الاعتماد على الأدوات الخوارزمية في مجال يرتبط مباشرة بإرادة المشرع وبالمشروعية

¹ أحمد محمد خليل، التحول الرقمي وصناعة القرار القانوني: دراسة في توظيف التكنولوجيا الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2024، ص: 68.

² مصطفى عبد القادر، الذكاء الاصطناعي وأثره في تطوير المنظومة القانونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2023، ص: 52.

³ سامح عبد الواحد، الحكومة الرقمية والتحول المؤسسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص: 43.

الديمقراطية¹، ومنه فإن الانتقال من التشريع التقليدي إلى التشريع الذكي لا ينبغي أن يفهم باعتباره مجرد استبدال للأدوات الورقية بأدوات إلكترونية، أو إدخال التقنيات الرقمية إلى المؤسسات التشريعية، وإنما يمثل تحولاً أعمق يمس فلسفة صناعة القاعدة القانونية ومراحل إنتاجها وتقييمها، فالتشريع الذكي يقوم على توظيف التكنولوجيا والبيانات والتحليل الرقمي بصورة منهجية من أجل تحسين القدرة على تحديد المشكلات القانونية، واستشراف آثار التدخل التشريعي، وتعزيز اتساق النصوص وفعاليتها، مع المحافظة على الضوابط الدستورية والقانونية التي تحكم ممارسة الاختصاص التشريعي، وبذلك تصبح الرقمنة عاملاً مساعداً على تطوير العمل التشريعي وليس بديلاً عن الإرادة الإنسانية والمؤسسات الدستورية، وهو ما يستدعي بناء تصور متوازن يوفق بين متطلبات الابتكار التقني ومقتضيات الشرعية القانونية.²

وعليه، يبرز موضوع الرقمنة وصناعة التشريع من التشريع التقليدي إلى التشريع الذكي باعتباره أحد الموضوعات القانونية ذات راهنية متجددة والتي تفرض نفسها في ظل التحول المتسارع نحو الدولة الرقمية، لما ينطوي عليه من أبعاد تتصل بتحديث أدوات العمل التشريعي، ورفع كفاءته، وتعزيز شفافيته، وتحسين قدرته على الاستجابة للتحولات المجتمعية والتكنولوجية، وفي المقابل، بما يطرحه من تحديات ترتبط بحماية الحقوق والحريات وضمان أمن المعلومات وصون المبادئ الدستورية الحاكمة لصناعة القانون، ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة مدى قدرة الرقمنة على إعادة تشكيل العملية التشريعية، وحدود مساهمتها في الانتقال من نموذج تشريعي تقليدي يقوم على الاستجابة للوقائع بعد حدوثها، إلى نموذج تشريعي ذكي أكثر استباقية ومرونة وقابلية للتقييم، بما يضمن توظيف الإمكانيات الرقمية في خدمة جودة التشريع وفعاليتها، دون المساس بجوهر المشروع وسيادة القانون³، كما تنبع أهمية موضوع الرقمنة وصناعة التشريع من التشريع التقليدي إلى التشريع الذكي من التحولات العميقة التي فرضتها البيئة الرقمية على وظائف الدولة وآليات ممارسة اختصاصاتها، ولا سيما الوظيفة التشريعية التي أصبحت مطالبة بمواكبة التطورات التقنية والاجتماعية المتسارعة، إذ لم يعد كافياً أن تتم صناعة القاعدة القانونية وفق آليات تقليدية تستجيب للوقائع بعد نشوئها، بل أضحت من الضروري تطوير أدوات تشريعية أكثر مرونة واستباقية وقدرة على تحليل المعطيات واستشراف التحولات، كما تكتسب الرقمنة أهميتها من قدرتها على دعم مراحل إعداد النصوص القانونية، وتحسين جودة المعلومات التي يستند إليها المشرع، وتعزيز الشفافية والتشاور والمشاركة، بما يساهم في الارتقاء بفعالية التشريع وتحقيق قدر أكبر من الانسجام بين القاعدة القانونية ومتطلبات الواقع الرقمي.⁴

وفي ذات السياق، تتجلى الأهمية القانونية والعلمية للموضوع في كونه يثير جملة من الإشكالات المرتبطة بمحدود توظيف التكنولوجيا في صناعة القاعدة القانونية، ومدى إمكانية الانتقال إلى نموذج تشريعي ذكي دون المساس بمبادئ الشرعية وسيادة

¹ محمد أحمد عبد الله، التحول الرقمي وأثره في تطوير الإدارة العامة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2021، ص: 75.

² عبد الله عبد الكريم، القانون الرقمي والتحول التكنولوجي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2022، ص: 61.

³ محمود محمد علي، الذكاء الاصطناعي: مفهومه وتطبيقاته وتحدياته، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2021، ص: 48.

⁴ رمضان أبو السعود، المدخل إلى القانون، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص: 84.

القانون والرقابة الدستورية وحماية الحقوق والحريات، فالاعتماد المتزايد على البيانات والأنظمة الرقمية والذكاء الاصطناعي يفرض ضرورة إعادة النظر في بعض الآليات التقليدية لإنتاج القانون وتقييم آثاره، ومن ثم تبرز أهمية دراسة هذا التحول باعتبارها مدخلا لتحديث العمل التشريعي وبناء منظومة قانونية أكثر كفاءة واستجابة للتحولات الرقمية، مع تحقيق التوازن بين متطلبات الابتكار التكنولوجي ومقتضيات المشروعية القانونية¹، وفي ذات السياق، فقد أصبحت الرقمنة عاملا مؤثرا في تطوير وظائف الدولة وآليات صناعة القاعدة القانونية، بما فرض على المؤسسات التشريعية الانتقال من الأساليب التقليدية نحو نماذج أكثر مرونة واستجابة للتحولات التقنية المتسارعة، وفي ظل هذا التحول، تبرز الحاجة إلى بحث مدى قدرة الرقمنة على إعادة تشكيل العملية التشريعية وتحقيق الانتقال الفعلي نحو تشريع ذكي، وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى أسهمت الرقمنة في تطوير صناعة التشريع والانتقال من التشريع التقليدي إلى التشريع الذكي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عديد الأسئلة الفرعية من قبيل:

- ما أثر الرقمنة في تطوير آليات ومراحل صناعة التشريع؟
- كيف يمكن توظيف التقنيات الرقمية في بناء تشريع ذكي وفعال؟
- ما أبرز التحديات القانونية والدستورية التي تواجه التحول نحو التشريع الذكي؟

ومنه سنعمل على تناول ومعالجة الموضوع وفق الآتي:

المحور الأول: الرقمنة وتحول آليات صناعة التشريع

المحور الثاني: التشريع الذكي: آفاق التحول وتحدياته القانونية

المحور الأول: الرقمنة وتحول آليات صناعة التشريع

أصبح التحول الرقمي أحد أبرز مظاهر التطور المؤسسي والقانوني المعاصر، لما أحدثه من إعادة تشكيل عميقة في وظائف الدولة ووسائل ممارسة اختصاصاتها، ولم يعد تأثير الرقمنة مقتصرًا على تحديث الإدارة والخدمات العمومية، بل امتد إلى مجال صناعة التشريع باعتباره أداة أساسية لتنظيم المجتمع وتجسيد الإرادة القانونية للدولة، إذ فرضت البيئة الرقمية على المؤسسات التشريعية مراجعة الآليات التقليدية التي تحكم إعداد النصوص القانونية ومناقشتها واعتمادها، بما يضمن قدرتها على مواكبة التحولات المتسارعة التي أفرزتها التكنولوجيا الحديثة، كما أتاح توظيف الوسائل الرقمية إمكانات واسعة للوصول إلى المعلومات القانونية ومعالجتها وتبادل الوثائق التشريعية وتيسير التشاور والمشاركة في مختلف مراحل العملية التشريعية، فضلا عن الاستفادة من البيانات الرقمية في تحديد المشكلات القانونية وتحليلها وتقدير الحاجة إلى التدخل التشريعي، وهو ما من شأنه أن يساهم في الرفع من جودة النصوص القانونية وتعزيز اتساقها وفعاليتها، كما أصبحت التقنيات الرقمية وسيلة لتيسير تتبع المسار التشريعي وتوثيقه

¹ محمد حسين منصور، المدخل إلى القانون: القاعدة القانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص: 97.

ونشره، بما يعزز الشفافية وإتاحة المعلومة القانونية، غير أن هذا التحول أصبح يثير في المقابل جملة من الإشكالات المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية وأمن الأنظمة الرقمية وموثوقية البيانات وضمان المساواة في الولوج إلى الوسائل التكنولوجية، الأمر الذي يجعل رقمنة صناعة التشريع مسارا يتجاوز مجرد استبدال الوسائل التقليدية بأدوات إلكترونية ليشكل تحولا في منهجية إنتاج القاعدة القانونية وآليات بنائها وتقييمها.¹

الفقرة الأولى: الإطار المفاهيمي والقانوني للرقمنة وصناعة التشريع

تعد الرقمنة من أبرز التحولات التي أفرزتها الثورة التكنولوجية المعاصرة، إذ يقصد بها توظيف التقنيات الرقمية في تحويل البيانات والمعلومات والعمليات من صيغها التقليدية إلى بيئة إلكترونية مترابطة، بما يسمح بمعالجتها وتداولها واستثمارها بكفاءة أعلى، ولم تعد الرقمنة مجرد وسيلة تقنية لتحسين الأداء، بل أصبحت تحولا بنيويا يمس طرق إدارة المؤسسات وصناعة القرار، ويشمل ذلك المجال التشريعي الذي يمثل إحدى الوظائف الأساسية للدولة، حيث بدأت التقنيات الرقمية تفرض حضورها في مختلف مراحل إنتاج القاعدة القانونية.²

ويرتبط مفهوم الرقمنة في المجال التشريعي بالانتقال من الاعتماد على الوثائق والإجراءات الورقية إلى استخدام المنصات والأنظمة الرقمية في جمع المعلومات القانونية ومعالجتها وتبادلها، بما يسمح بتطوير أدوات العمل التشريعي وتيسير الوصول إلى المصادر القانونية ذات الصلة، ويشمل ذلك رقمنة الوثائق البرلمانية، وإتاحة مشاريع القوانين إلكترونيا، واعتماد قواعد البيانات القانونية، وتوظيف الوسائل الرقمية في التواصل والتشاور، بما يعزز انفتاح العملية التشريعية على مختلف الفاعلين، ويجعل التكنولوجيا جزءا من البيئة المؤسسية لإنتاج القانون، أما صناعة التشريع، فتتمثل في مجموع الإجراءات والآليات التي تفضي إلى إعداد القاعدة القانونية وصياغتها ومناقشتها واعتمادها ونشرها، وهي عملية تحكمها قواعد دستورية وقانونية تحدد الاختصاصات والمراحل والضوابط اللازمة لإنتاج النص التشريعي، ومن هذا المنظور، فإن إدخال الرقمنة إلى صناعة التشريع لا يعني تجاوز هذه القواعد، وإنما يستهدف تطوير الوسائل التي يتم من خلالها تنفيذها، بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من السرعة والدقة والشفافية، مع المحافظة على المبادئ الحاكمة للعمل التشريعي، وفي مقدمتها الشرعية واحترام الاختصاصات والضمانات الدستورية.³

ويكتسب البعد القانوني للرقمنة التشريعية أهمية خاصة بالنظر إلى أن استخدام الوسائل الرقمية في صناعة القاعدة القانونية يجب أن يتم داخل إطار يضمن حجية الإجراءات والوثائق الإلكترونية، وسلامة البيانات المتداولة، وأمن الأنظمة المعلوماتية، وحماية المعطيات الشخصية، فضلا عن ضمان إمكانية التحقق من مصادر المعلومات وصحة الوثائق التشريعية، إذ إن الانتقال إلى البيئة الرقمية يفرض تطوير القواعد القانونية المنظمة للعمل المؤسسي بما يتلاءم مع طبيعة الوسائل الحديثة، دون أن يؤدي ذلك إلى إضعاف الضمانات القانونية التي تحكم ممارسة الاختصاص التشريعي، كما تثير الرقمنة إشكالية مدى ملاءمة

¹ محمد الصغير بعلي، المدخل للعلوم القانونية: نظرية القانون ونظرية الحق، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص: 67.

² عمار بوضياف، المدخل إلى العلوم القانونية: النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في التشريع الجزائري، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص: 91.

³ عوايدي عمار، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 41.

القواعد الدستورية والإجرائية التقليدية مع متطلبات البيئة الرقمية، خاصة فيما يتعلق بإجراءات تقديم مشاريع ومقترحات القوانين، والمناقشة والتعديل والتصويت، والتوقيع والنشر الرسمي للنصوص القانونية، ذلك أن الرقمنة قد تستوجب إعادة تنظيم بعض الوسائل الإجرائية بما يسمح باستيعاب الأدوات الإلكترونية، مع ضرورة التمييز بين تحديث الوسيلة التقنية وبين تغيير القاعدة القانونية ذاتها، حتى لا تتحول التكنولوجيا إلى عامل يؤثر في جوهر الاختصاص التشريعي أو في الضمانات المقررة لممارسة الوظيفة التشريعية.¹

ومن زاوية أخرى، تتيح الرقمنة إمكانيات مهمة لتعزيز جودة صناعة التشريع، من خلال توفير قواعد بيانات قانونية متكاملة تساعد المشرع على الاطلاع على التشريعات النافذة والأحكام القضائية والدراسات القانونية ذات الصلة، كما تسمح أدوات التحليل الرقمي بمعالجة كميات كبيرة من المعلومات واستخلاص المؤشرات التي يمكن أن تدعم عملية إعداد النصوص، وهو ما يساهم في الحد من التناقض التشريعي، وتحسين اتساق القواعد القانونية، وتعزيز القدرة على تقييم آثارها، غير أن الاستفادة من هذه الإمكانيات تظل مرتبطة بمدى دقة البيانات وموثوقيتها وجودة الأنظمة المستخدمة²، وفي الإطار ذاته، تساهم الرقمنة في تعزيز البعد التشاركي لصناعة التشريع، من خلال توفير وسائل إلكترونية تسمح للمواطنين والخبراء والهيئات المهنية بإبداء الملاحظات والآراء بشأن مشاريع القوانين، بما يوسع دائرة المشاركة في العملية التشريعية ويعزز مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات، إلا أن هذا الانفتاح الرقمي يستوجب وضع ضوابط قانونية ومؤسسية تضمن جدية المشاركة وتحمي البيانات الشخصية وتكافح الاستخدامات المضللة للمنصات الرقمية، كما تقتضي ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى الوسائل الرقمية وعدم تحول الفجوة الرقمية إلى عائق أمام المشاركة القانونية والمجتمعية³، وبناء على ذلك، فإن الإطار المفاهيمي والقانوني للرقمنة وصناعة التشريع يقوم على تفاعل متزايد بين التطور التقني والمبادئ القانونية المنظمة لإنتاج القاعدة القانونية، بحيث أصبحت الرقمنة أداة لإعادة تطوير الوسائل والإجراءات التشريعية دون أن تحل محل الاختصاص الدستوري للمشرع، وتكمن خصوصية الموضوع في ضرورة تحقيق التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا في رفع كفاءة التشريع، وبين الحفاظ على الشرعية الدستورية والقانونية، وحماية الحقوق والحريات، وضمان أمن المعلومات وسلامة الإجراءات، بما يمهّد للانتقال من التشريع التقليدي إلى نموذج تشريعي أكثر مرونة وشفافية واستجابة لمتطلبات الدولة الرقمية.⁴

الفقرة الثانية: أثر الرقمنة في تطوير مراحل وآليات صناعة التشريع التقليدي

لقد أحدثت الرقمنة تحولا ملحوظا في المراحل التقليدية لصناعة التشريع، فلم تعد العملية التشريعية تعتمد حصرا على الوسائل الورقية والإجراءات البطيئة في جمع المعلومات وإعداد النصوص وتداولها، بل أصبحت تستفيد من المنصات الرقمية وقواعد

¹ سليمان مجد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص: 29.

² مجد رفعت عبد الوهاب، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014، ص: 87.

³ عبد الله بن حمد العذل، جودة التشريع وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2019، ص: 41.

⁴ مجد عبد السلام، جودة التشريع وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص: 57.

البيانات والأنظمة الإلكترونية في مختلف مراحل إنتاج القاعدة القانونية، وقد أسهم ذلك في تعزيز سرعة العمل التشريعي ودقة إجراءاته، وتيسير الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالموضوعات محل التنظيم، كما أتاح للمؤسسات التشريعية تطوير أدواتها بما يتلاءم مع طبيعة البيئة الرقمية، ما سيجعل صناعة القانون أكثر قدرة على الاستجابة للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.¹

ويظهر أثر الرقمنة بصورة خاصة في المرحلة السابقة على إعداد النص التشريعي، حيث أصبح بالإمكان توظيف قواعد البيانات الرقمية لرصد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وتحليل المؤشرات المرتبطة بها، بما يساعد على تحديد الحاجة الفعلية إلى التدخل التشريعي، كما تتيح الأدوات الرقمية الوصول السريع إلى التشريعات الوطنية والمقارنة، والأحكام القضائية، والدراسات والوثائق ذات الصلة، الأمر الذي يعزز الأساس المعلوماتي الذي يستند إليه إعداد مشاريع القوانين، والذي سيحد من احتمالات التناقض أو التكرار التشريعي، ويدعم قدرة المشرع على بناء حلول قانونية أكثر ارتباطاً بالواقع²، كما أسهمت الرقمنة بذات الصدد في تطوير مرحلة إعداد وصياغة مشاريع القوانين، من خلال استخدام الأنظمة الإلكترونية التي تسمح بتحرير النصوص القانونية ومراجعتها وتبادلها بين الجهات المختصة بصورة أكثر سرعة وتنظيماً، فضلاً عن إمكانية استخدام الأدوات الرقمية في مقارنة الصياغات والكشف عن التعارضات المحتملة بين النصوص، وتتبع التعديلات التي تطرأ على مشروع القانون خلال مراحل إعدادده، وهو ما يعزز دقة الصياغة التشريعية ويحافظ على تسلسل التعديلات ومصادرها، ويقلل من الأخطاء الناتجة عن تداول النسخ الورقية المتعددة، بما يساهم في تحسين جودة النص قبل عرضه على المؤسسة التشريعية.³

وفي مرحلة المناقشة والتداول أتاح الرقمنة إمكانات جديدة لتيسير التواصل بين أعضاء المؤسسات التشريعية واللجان المختصة والخبراء والجهات الحكومية، حيث أصبح تبادل الوثائق والملاحظات والتعديلات يتم بصورة إلكترونية أكثر سرعة ومرونة، كما يمكن للمنصات الرقمية أن توفر قواعد معلومات مرتبطة بمشاريع القوانين ومسارات مناقشتها، بما يسمح بتتبع مختلف المراحل التي يمر بها النص التشريعي، ويساعد على توثيق المداولات والمقترحات والتعديلات، الأمر الذي يعزز الشفافية ويزيد من إمكانية أكبر للرقابة المجتمعية على مسار صناعة القانون، مع بقاء جميع هذه الوسائل خاضعة للضوابط الدستورية والإجرائية المقررة⁴، وتبرز أهمية الرقمنة كذلك في توسيع نطاق التشاور والمشاركة في العملية التشريعية، إذ تسمح الوسائل الرقمية بإتاحة مشاريع القوانين أمام المواطنين والخبراء والهيئات المهنية، وتمكينهم من تقديم الملاحظات والمقترحات ضمن آجال وإجراءات محددة، وهو ما يمكن أن يعزز الطابع التشاركي لصناعة القاعدة القانونية ويجعلها أكثر ارتباطاً بالحاجات المجتمعية، كما تتيح تقنيات تحليل البيانات بجميع

¹ عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، المكتبة القانونية، بغداد، 2010، ص: 34.

² علي علي سليمان، النظرية العامة للالتزام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 28.

³ عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص: 71.

⁴ خالد جمال أحمد حسن، أصول الصياغة التشريعية ونماذج تطبيقية لبعض عيوبها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص: 394.

الآراء وتصنيفها واستخلاص الاتجاهات العامة بشأن مشروع معين، غير أن هذه المشاركة تظل بحاجة إلى تنظيم قانوني يضمن جديتها ويحمي البيانات الشخصية ويمنع توظيف المنصات الرقمية في التأثير غير المشروع على المسار التشريعي³ أما على مستوى التصويت والاعتماد والنشر، فقد ساعدت الأنظمة الرقمية على تسهيل الإجراءات الداخلية وتوثيق نتائجها وتحسين سرعة تداول النصوص بين الجهات المختصة، كما أصبح النشر الإلكتروني للتشريعات وسيلة أساسية لتيسير الوصول إلى القواعد القانونية وتمكين الأفراد والمؤسسات من الاطلاع عليها في الوقت المناسب، وهو ما سيعزز مبدأ العلم بالقانون ويدعم الشفافية القانونية، كما تتيح قواعد البيانات التشريعية الرقمية إمكانية تحديث النصوص وربطها بالتعديلات اللاحقة، بما يوفر صورة أكثر وضوحاً عن الوضع القانوني النافذ، ويقلل من الصعوبات التي كانت تطرحها الوثائق المتفرقة أو النسخ غير المحدثة.¹

وتتجاوز آثار الرقمنة مرحلة إنتاج النص التشريعي إلى مرحلة متابعة تطبيقه وتقييم نتائجه، حيث تسمح الأنظمة الرقمية بجمع المعطيات المتعلقة بتنفيذ القوانين وتحليلها بصورة دورية، بما يساعد المؤسسات المختصة على قياس مدى تحقيق التشريع للأهداف التي وضع من أجلها، والكشف عن مواطن القصور أو الآثار غير المقصودة، وهو ما يفتح المجال أمام تطوير مفهوم التقييم اللاحق للتشريع، والانتقال من نموذج تشريعي يكتفي بإصدار القاعدة القانونية إلى نموذج يعتمد المتابعة المستمرة لفعاليتها، بما يعزز قدرة المشرع على تعديل النصوص وفقاً للمعطيات الواقعية المستجدة²، وبناء على ذلك، يتضح أن أثر الرقمنة في تطوير مراحل وآليات صناعة التشريع التقليدي لا يقتصر على تسريع الإجراءات أو تحويل الوثائق الورقية إلى صيغ إلكترونية، وإنما يمتد إلى إعادة تنظيم العملية التشريعية على أساس أكثر تكاملاً يقوم على البيانات، والتواصل الرقمي، والتوثيق الإلكتروني، والمشاركة، والتقييم المستمر، غير أن نجاح هذا التحول يظل مشروطاً بتوفير إطار قانوني ومؤسسي يضمن سلامة الإجراءات وحجية الوثائق الرقمية وأمن المعلومات وحماية الحقوق والحريات، كما يقتضي الحفاظ على الاختصاصات الدستورية للمؤسسات التشريعية، حتى تكون الرقمنة وسيلة لتطوير صناعة القانون وتحسين فعاليتها، لا عاملاً يمس جوهر المشروعية أو يضعف الضمانات التي تحكم إنتاج القاعدة القانونية.³

المحور الثاني: التشريع الذكي: آفاق التحول وتحدياته القانونية

يمثل التشريع الذكي أحد أبرز الاتجاهات الحديثة التي أفرزها التحول الرقمي في المجال القانوني، إذ يقوم على توظيف التقنيات الرقمية والبيانات والذكاء الاصطناعي في تطوير مختلف مراحل صناعة القاعدة القانونية، بما يسمح بالانتقال من نموذج تشريعي تقليدي يركز على الاستجابة للوقائع بعد حدوثها إلى نموذج أكثر استباقية وقدرة على استشراف التحولات، وتنوع أهمية هذا التحول من الحاجة إلى جعل التشريع أكثر مرونة وكفاءة وارتباطاً بالواقع، من خلال الاستفادة من تحليل البيانات وتقييم الآثار

¹ عيسى المرازق، الصياغة التشريعية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص: 124.

² عبد القادر الشخيلي، الصياغة القانونية تشريعاً وفقهاً وقضاءً ومحاماة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 344.

³ عبد الحافظ عبد العزيز، الصياغة التشريعية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 1991، ص: 121.

المحتملة للنصوص القانونية قبل اعتمادها وبعد دخولها حيز التنفيذ، كما يتيح التشريع الذكي تعزيز جودة الصياغة القانونية وتحسين الاتساق بين القواعد التشريعية، وتيسير الوصول إلى المعلومات، وتطوير آليات التشاور والمشاركة، غير أن هذا الانتقال يثير في المقابل جملة من التحديات القانونية والدستورية المرتبطة بمحدود استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال يرتبط بممارسة الاختصاص التشريعي، وبضرورة حماية الحقوق والحريات والمعطيات الشخصية، وضمان أمن المعلومات وشفافية الأدوات الرقمية، وتحديد المسؤولية عن القرارات والمخرجات التقنية، فضلا عن ضرورة الحفاظ على الإرادة البشرية والرقابة الدستورية وسيادة القانون.¹

الفقرة الأولى: مقومات التشريع الذكي ودور التقنيات الحديثة في تطوير القاعدة القانونية

يجسد التشريع الذكي اتجاها حديثا في تطوير صناعة القاعدة القانونية، يقوم على توظيف التكنولوجيا الرقمية والبيانات والأدوات الذكية في مختلف مراحل العملية التشريعية، بما يسمح بالانتقال من نموذج يقوم على الاستجابة التقليدية للوقائع إلى نموذج أكثر استباقية وقدرة على استشراف التحولات القانونية والاجتماعية، ويستند هذا النموذج إلى تكامل البنية الرقمية للمؤسسات التشريعية مع قواعد البيانات القانونية، وتوافر الكفاءات البشرية القادرة على الجمع بين المعرفة القانونية والتقنية، فضلا عن اعتماد آليات دقيقة لتقييم آثار النصوص القانونية، ومنه فإن التشريع الذكي لا يعني إحلال التكنولوجيا محل المشرع، وإنما توظيفها لدعم قدرته على التحليل والتقدير وصياغة حلول قانونية أكثر كفاءة وملاءمة للواقع المتغير.²

وتتمثل أولى مقومات التشريع الذكي في وجود بنية تشريعية رقمية متكاملة تتيح للمؤسسات المختصة إدارة الوثائق والنصوص والمعلومات القانونية بصورة إلكترونية، تضمن سهولة الوصول إليها وتحديثها وتبادلها، ويبرز في هذا السياق **النموذج الإستوئي**، حيث طورت الدولة منظومة رقمية واسعة للإدارة العامة والخدمات الحكومية، والتي انعكست كذلك على إتاحة المعلومات القانونية والخدمات المرتبطة بها إلكترونيا، كما يمثل **الاتحاد الأوروبي** نموذجا مهما من خلال مبادرات تحسين جودة التشريع وتطوير الأدوات الرقمية الداعمة للعمل القانوني، وهو ما يبين أن نجاح التحول التشريعي يرتبط بوجود بنية تحتية مؤسسية قادرة على استيعاب التكنولوجيا وربطها بالإجراءات القانونية الرسمية.³

وتشكل البيانات القانونية والاجتماعية والاقتصادية أحد المقومات الجوهرية للتشريع الذكي، إذ تسمح قواعد البيانات المترابطة للمشرع بالحصول على معلومات دقيقة تساعد في تحديد المشكلة القانونية وتقدير الحاجة إلى التدخل التشريعي، كما تتيح تقنيات تحليل البيانات الكشف عن الاتجاهات والأنماط التي يصعب رصدها بالوسائل التقليدية، ويبرز **النموذج البريطاني** في هذا المجال من خلال التوجه المتزايد نحو استخدام البيانات والأدلة في تقييم السياسات العامة والتشريعات، بما يعكس أهمية بناء

¹ رافد خلف البهادلي، وعثمان سلمان العبودي، التشريع بين الصناعة والصياغة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص: 134.

² سري محمود صيام، صناعة التشريع، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص: 24.

³ غازي إبراهيم الجنابي، دليل الصياغة التشريعية، مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013، ص: 32.

القرار التشريعي على معطيات قابلة للتحليل والتقييم، غير أن فعالية هذا المسار تظل رهينة بضمان جودة البيانات وموثوقيتها وحدائتها، مع احترام قواعد حماية البيانات والخصوصية.¹

ويحتل الذكاء الاصطناعي موقعا متقدما ضمن تقنيات التشريع الذكي، لما يتيح من إمكانيات في تحليل كميات كبيرة من النصوص القانونية، واكتشاف أوجه التشابه والتعارض والتكرار، وتسهيل البحث القانوني ومقارنة التشريعات، كما يمكن توظيفه في دعم تقييم البدائل التشريعية واستشراف بعض الآثار المحتملة للقواعد المقترحة، وقد شهدت دول مثل **سنغافورة وكندا** تجارب متقدمة في توظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات القانونية في تطوير الخدمات والأبحاث القانونية، بما يعكس إمكانية توظيف التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة القانونية، مع ضرورة إخضاع مخرجات الأنظمة الذكية للمراجعة البشرية، نظرا لاحتمال وجود أخطاء أو تحيزات في البيانات والخوارزميات.²

ومن المقومات الأساسية كذلك اعتماد التشريع الذكي على التقييم المستمر للقاعدة القانونية، بحيث لا ينتهي دور المشرع بمجرد إصدار النص ونشره، بل يمتد إلى متابعة مدى فعاليته وقياس آثاره في الواقع، وتوفر التقنيات الرقمية إمكانيات واسعة لجمع المؤشرات المتعلقة بتطبيق القوانين وتحليلها بصورة دورية، بما يسمح بتحديد جوانب القصور والنتائج غير المتوقعة، والاستناد إلى هذه المعطيات عند مراجعة النصوص أو تعديلها، ويظهر هذا التوجه في عدد من التجارب المقارنة التي تعزز تقييم السياسات والتشريعات استنادا إلى الأدلة والبيانات، الأمر الذي سيسهم في تكريس تشريع أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات، بدلا من الاكتصار على نموذج تشريعي ثابت.³

كما تمثل المشاركة الرقمية عنصرا مهما في بناء التشريع الذكي، من خلال إتاحة قنوات إلكترونية تسمح للمواطنين والخبراء والهيئات المهنية بالمساهمة في مناقشة مشاريع القوانين وإبداء الملاحظات بشأنها، ويبرز **النموذج الأوروبي** في تطوير منصات للتشاور العام حول المبادرات والسياسات التشريعية، بما يعزز الشفافية وإتاحة المعلومات، كما تتيح التقنيات الرقمية معالجة الملاحظات وتصنيفها وتحليلها بما يساعد على استخلاص الاتجاهات العامة، غير أن توسيع المشاركة الرقمية يتطلب ضمان أمن المنصات وحماية البيانات الشخصية، ومواجهة التضليل الرقمي، فضلا عن معالجة الفجوة الرقمية التي قد تحول دون مشاركة بعض الفئات على قدم المساواة.⁴

وتسهم تقنيات معالجة اللغة الطبيعية والأدوات القانونية الرقمية في تطوير الصياغة التشريعية، من خلال مساعدة المختصين على مقارنة النصوص والكشف عن التكرار والتعارض، وتحليل المصطلحات والإحالات القانونية، وتتبع التعديلات التي تطرأ على مشاريع القوانين، وتبرز بعض **التجارب المقارنة في أوروبا وأمريكا الشمالية** في استخدام تقنيات البحث القانوني

¹ علي أحمد حسن، قواعد صياغة النص التشريعي، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، بغداد، 2019، ص: 55.

² حامي ميلود، جودة صناعة التشريع وصياغته، حوليات جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2023، ص: 191.

³ بوصاق هوري، وغريبي فاطمة الزهراء، الصياغة وأثرها على صناعة التشريع، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، 2024، ص: 4.

⁴ علي لهنود، صناعة وصياغة النصوص القانونية، وسؤال الحكامة التشريعية؟، المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، 2024، ص: 43.

والتحليل الآلي للنصوص، بما يساعد على رفع كفاءة العمل القانوني وتقليل الوقت والجهد، إلا أن الاعتماد على هذه التقنيات يظل مشروطا بوجود رقابة بشرية ومؤسسية تضمن دقة النتائج، وتحول دون اعتبار المخرجات التقنية بديلا عن التفسير القانوني أو التقدير التشريعي الذي يظل من اختصاص الجهات المخولة دستوريا، وعليه، فإن مقومات التشريع الذكي تتشكل من منظومة مترابطة تجمع بين البنية التحتية الرقمية، وجودة البيانات، والذكاء الاصطناعي، والكفاءات البشرية، والمشاركة الرقمية، والتقييم المستمر، مع إخضاع جميع هذه العناصر لإطار قانوني ودستوري يحمي الحقوق والحريات ويضمن سلامة العملية التشريعية، وتؤكد النماذج المقارنة أن التكنولوجيا يمكن أن تعزز جودة القاعدة القانونية وفعاليتها، لكنها لا تحقق بمفردها التحول نحو التشريع الذكي ما لم تقترن بإصلاح مؤسسي وتشريعي يحدد المسؤوليات والضمانات والحدود، ومنه فإن جوهر التشريع الذكي يكمن في إقامة علاقة تكاملية بين الإنسان والتكنولوجيا، تجعل الأدوات الرقمية وسيلة لدعم القرار التشريعي وتحسينه، مع بقاء السلطة التقديرية والمسؤولية القانونية والدستورية بيد المؤسسات المختصة.¹

الفقرة الثانية: التحديات القانونية والدستورية للتحول من التشريع التقليدي إلى التشريع الذكي

يفرض الانتقال من التشريع التقليدي إلى التشريع الذكي تحولا عميقا في بيئة صناعة القاعدة القانونية، ولا يقتصر أثره على تحديث الوسائل التقنية المعتمدة من قبل المؤسسات التشريعية، بل يمتد إلى طبيعة الإجراءات والضمانات التي تحكم ممارسة الاختصاص التشريعي، فإدماج البيانات والذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية في العملية التشريعية يثير تساؤلات حول مدى ملاءمة القواعد الدستورية والإجرائية القائمة لهذه التحولات، كما يطرح إشكالية تحديد الحدود الفاصلة بين الاستعانة بالتكنولوجيا في دعم المشرع وبين الاعتماد عليها في توجيه القرار التشريعي، الأمر الذي يقتضي بناء إطار قانوني واضح يضمن الاستفادة من التطور التقني دون المساس بجوهر الشرعية الدستورية ومبادئ دولة القانون.²

وتتمثل إحدى أبرز التحديات في مدى توافق الأدوات الرقمية مع مبدأ الاختصاص التشريعي، باعتبار أن السلطة في سن القوانين تمارس وفق قواعد دستورية تحدد الجهات المخولة بذلك والإجراءات الواجب اتباعها، ومنه فإن استخدام الأنظمة الذكية في إعداد النصوص أو تحليل البدائل التشريعية يجب ألا يؤدي إلى نقل جانب من سلطة التقدير التشريعي إلى جهات تقنية أو أنظمة خوارزمية غير خاضعة للمساءلة الدستورية، كما ينبغي أن تظل مخرجات الذكاء الاصطناعي ذات طبيعة استشارية لا تحل محل الإرادة البشرية للمشرع، لأن إسناد القرار النهائي إلى نظام تقني قد يثير إشكالات تتعلق بمصدر السلطة القانونية والمسؤولية عن مضمون القاعدة التشريعية³، إضافة إلى ذلك، يبرز تحدي حماية الحقوق والحريات الأساسية باعتباره من أكثر المسائل حساسية في مجال التشريع الذكي، إذ يعتمد هذا النموذج بدرجة كبيرة على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها في دعم القرار

¹ ثامر محمد العيسوي، دور مجلس الدولة في إعداد وصياغة البناء القانوني لنصوص التشريعات الفرعية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العراق، 2025، ص: 135.

² حفيظ يونس، وإبراهيم أيت وركان، ومحمد المودن، وآخرون، صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، المغرب، 2021، ص: 53.

³ خالد جمال أحمد حسن، أصول الصياغة التشريعية: نماذج تطبيقية لبعض عيوبها، مؤسسة بدر للطباعة، أسبوط، 2014، ص: 115.

التشريعي، وهو ما قد يمس الحق في الخصوصية وحماية المعطيات الشخصية إذا لم يخضع لضوابط دقيقة، كما أن الخوارزميات قد تنتج نتائج متحيزة نتيجة لطبيعة البيانات التي تدرت عليها، بما قد يؤدي إلى آثار تمييزية تمس مبدأ المساواة، ولذلك يتعين أن يخضع استخدام البيانات والتقنيات الذكية لمبادئ الضرورة والتناسب والشفافية، مع ضمان إمكانية مراجعة القرارات أو التوصيات التقنية التي قد تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحقوق والحريات.¹

كما تثير في ذات السياق الخوارزميات المستخدمة في دعم العملية التشريعية إشكالية الشفافية وقابلية التفسير، إذ قد تعتمد بعض الأنظمة الذكية على نماذج تقنية معقدة يصعب على غير المتخصصين فهم كيفية وصولها إلى نتائج معينة، وهو ما يتعارض مع متطلبات الوضوح والشفافية التي ينبغي أن تحكم عملية صناعة القانون، فالمرجع لا يستطيع الاستناد بصورة غير مشروطة إلى نتائج تقنية لا يمكن تفسير أسسها أو التحقق من مصادرها، ومنه تبرز ضرورة إخضاع الخوارزميات المستخدمة في المجال التشريعي لمعايير التدقيق والمراجعة، وضمان توثيق مصادر البيانات ومنهجية التحليل، بما يسمح بإخضاع النتائج التقنية للمساءلة القانونية والمؤسسية.²

ومن التحديات المهمة كذلك تحديد المسؤولية القانونية عن الأخطاء التي قد تنتج عن استخدام الأنظمة الذكية في صناعة التشريع، فقد تكشف عملية تحليل البيانات أو اقتراح الصياغات أو تقييم الآثار التشريعية عن نتائج غير دقيقة أو متحيزة، وهو ما يطرح تساؤلا حول الجهة التي تتحمل المسؤولية في حال ترتبت آثار قانونية أو مؤسسية على هذه المخرجات، فهل تقع المسؤولية على المشرع، أم الجهة التي طورت النظام، أم المؤسسة التي استخدمته، أم المسؤول البشري الذي اعتمد النتيجة، وتزداد هذه الإشكالية تعقيدا كلما اتسع نطاق استخدام الأنظمة المؤتمتة، مما يستوجب وضع قواعد واضحة للمساءلة وتحديد المسؤوليات، مع التأكيد على أن المسؤولية النهائية عن القرار التشريعي ينبغي أن تبقى مرتبطة بالجهة البشرية المختصة دستوريا.³

كذلك يطرح التحول الرقمي كذلك تحديات مرتبطة بالأمن السيبراني وسلامة العملية التشريعية، إذ إن اعتماد المؤسسات التشريعية على المنصات الرقمية وقواعد البيانات والأنظمة الإلكترونية يجعلها عرضة لمخاطر الاختراق أو التلاعب بالمعلومات أو تعطيل الأنظمة، وهو ما قد يؤثر في سلامة الوثائق والمداولات والبيانات التشريعية، كما أن أي تدخل غير مشروع في البيانات أو مشاريع القوانين قد يمس نزاهة العملية التشريعية وثقة المجتمع في المؤسسات القانونية، لذلك يتطلب التشريع الذكي اعتماد قواعد قانونية ومؤسسية صارمة لحماية البنية الرقمية، وتأمين الوثائق والبيانات، وضمان استمرارية الأنظمة، وتحديد المسؤوليات عن الحوادث السيبرانية التي قد تستهدف المؤسسات التشريعية⁴، كما يمثل مبدأ المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا

¹ سري محمود صيام، صناعة التشريع: الكتاب الأول، المعايير الحاكمة للتشريع وقواعد الصياغة التشريعية والمواثيق الوطنية مع المعايير الدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص: 4.

² إبراهيم أيت وركان، محمد المودن، متطلبات جودة الصياغة التشريعية، ضمن أعمال الندوة العلمية المغربية «صناعة التشريع في البلدان المغاربية»، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، 2022، ص: 149.

³ ميلود حماني، جودة صناعة التشريع وصياغته، حوليات جامعة الجزائر 1، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2023، ص: 191.

⁴ غازي إبراهيم الجنابي، دليل الصياغة التشريعية، مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013، ص: 11.

تحديا دستوريا ومجتمعيا مهما، إذ قد يؤدي الاعتماد المتزايد على المنصات الرقمية للمشاركة والتشاور في صناعة القوانين إلى استبعاد الفئات التي تفتقر إلى الوسائل التقنية أو المهارات الرقمية، بما يخلق تفاوتاً في القدرة على المشاركة والتعبير عن الرأي، ومنه فإن التحول نحو التشريع الذكي ينبغي أن يراعي الفجوة الرقمية من خلال توفير بدائل وآليات تضمن المشاركة المتكافئة، وعدم تحويل التكنولوجيا إلى وسيلة لإعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي داخل المجال التشريعي، كما ينبغي أن تظل المشاركة الرقمية مكتملة للآليات المؤسسية التقليدية لا بديلاً عنها، بما يحافظ على شمولية العملية التشريعية ومشروعيتها.¹

و تأسيساً على ذلك، فإن التحديات القانونية والدستورية للتحول من التشريع التقليدي إلى التشريع الذكي تكشف أن الرقمنة لا يمكن أن تنجح بمجرد توفير الأدوات التقنية، وإنما تتطلب إعادة بناء الإطار القانوني والمؤسسي بما يحقق التوازن بين متطلبات الابتكار ومقتضيات المشروعية، ويضمن حماية الحقوق والحريات، وشفافية الخوارزميات، وأمن البيانات، ووضوح المسؤوليات، واحترام الاختصاصات الدستورية، كما يقتضي هذا التحول التأكيد على أن التكنولوجيا تظل أداة مساعدة في صناعة القانون وليست مصدراً مستقلاً للسلطة التشريعية، وبذلك يمكن الانتقال نحو نموذج تشريعي ذكي يجمع بين الكفاءة الرقمية والرقابة البشرية والضمانات الدستورية، بما يعزز جودة القاعدة القانونية ويحافظ في الوقت ذاته على سيادة القانون ومبادئ الدولة الدستورية.²

الخلاصة:

وصفوة القول، فقد خلصنا في أطوار هذه الدراسة إلى أن الرقمنة أضحت عاملاً حاسماً في إعادة تشكيل صناعة التشريع، بعدما تجاوز حضورها الوظيفة التقنية والإدارية ليطال جوهر الآليات التي يتم من خلالها إعداد القاعدة القانونية وصياغتها ومناقشتها وتقييم آثارها، فقد أسهمت التقنيات الرقمية في تعزيز سرعة الوصول إلى المعلومات القانونية، وتطوير أدوات الصياغة والتحليل، وتوسيع إمكانات التشاور والمشاركة، فضلاً عن إتاحة توظيف البيانات والذكاء الاصطناعي في دعم القرار التشريعي، بما يفتح المجال أمام الانتقال من نموذج تشريعي تقليدي ذي طابع تفاعلي إلى نموذج أكثر استباقية ومرونة، ومع ذلك، فإن التشريع الذكي لا ينبغي أن يُفهم باعتباره بديلاً عن المشرع أو عن الضوابط الدستورية التي تحكم اختصاصه، وإنما باعتباره نمطاً متطوراً لتوظيف التكنولوجيا في خدمة جودة القاعدة القانونية ورفع مستوى فعاليتها، كما يظهر أن هذا التحول، رغم ما يتيح من آفاق واسعة لتحديث العمل التشريعي، يظل مرتبطاً بجملة من التحديات القانونية والدستورية التي تفرض ضرورة ضبط استخدام التقنيات الحديثة ضمن إطار يحمي الحقوق والحريات، ويضمن حماية البيانات والأمن السيبراني، ويعزز شفافية الخوارزميات وقابلية مخرجاتها للمراجعة، ويحدد المسؤولية عن الأخطاء والقرارات المدعومة تقنياً، ومنه فإن نجاح الانتقال من التشريع التقليدي إلى التشريع الذكي يتوقف على تحقيق توازن دقيق بين مقتضيات التطور التكنولوجي وثوابت المشروعية وسيادة القانون، بما يضمن أن

¹ علي أحمد حسن، قواعد صياغة النص التشريعي، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، بغداد، 2019، ص: 258.

² سلطان ناصر السويدي، مُجد ياسين، دور هيئة التشريع في مجال الصياغة التشريعية، المجلة القانونية، العدد الرابع، هيئة التشريع والرأي القانوني، البحرين، 2015، ص: 114.

تكون الرقمنة وسيلة لتطوير السلطة التشريعية وتعزيز كفاءتها، لا عاملاً يمس استقلالها أو يضعف ضماناتها الدستورية، الأمر الذي يجعل بناء التشريع الذكي فعال رهيناً بتكامل الإصلاح القانوني والمؤسسي مع التطور التقني، وإبقاء الإنسان والضوابط الدستورية في صميم عملية صناعة القاعدة القانونية.

قائمة المراجع المعتمدة:

- أحمد مُجَّد خليل، التحول الرقمي وصناعة القرار القانوني: دراسة في توظيف التكنولوجيا الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2024.
- مصطفى عبد القادر، الذكاء الاصطناعي وأثره في تطوير المنظومة القانونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2023.
- سامح عبد الواحد، الحكومة الرقمية والتحول المؤسسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.
- مُجَّد أحمد عبد الله، التحول الرقمي وأثره في تطوير الإدارة العامة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2021.
- عبد الله عبد الكريم، القانون الرقمي والتحول التكنولوجي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2022.
- محمود مُجَّد علي، الذكاء الاصطناعي: مفهومه وتطبيقاته وتحدياته، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2021.
- رمضان أبو السعود، المدخل إلى القانون، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- مُجَّد حسين منصور، المدخل إلى القانون: القاعدة القانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006.
- مُجَّد الصغير بعلي، المدخل للعلوم القانونية: نظرية القانون ونظرية الحق، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- عمار بوضياف، المدخل إلى العلوم القانونية: النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في التشريع الجزائري، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- عوابدي عمار، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- سليمان مُجَّد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006.
- مُجَّد رفعت عبد الوهاب، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014.
- عبد الله بن حمد العذل، جودة التشريع وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2019.
- مُجَّد عبد السلام، جودة التشريع وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.
- عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، المكتبة القانونية، بغداد، 2010.
- علي علي سليمان، النظرية العامة للالتزام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
- خالد جمال أحمد حسن، أصول الصياغة التشريعية ونماذج تطبيقية لبعض عيوبها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.
- عيسى المرازيق، الصياغة التشريعية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- عبد القادر الشبخلي، الصياغة القانونية تشريعاً وفقهاً وقضاءً ومحاماة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

- عبد الحافظ عبد العزيز، الصياغة التشريعية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 1991.
- رافد خلف البهادلي، وعثمان سلمان العبودي، التشريع بين الصناعة والصياغة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
- سري محمود صيام، صناعة التشريع، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015.
- غازي إبراهيم الجنابي، دليل الصياغة التشريعية، مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013.
- علي أحمد حسن، قواعد صياغة النص التشريعي، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، بغداد، 2019.
- حمادي ميلود، جودة صناعة التشريع وصياغته، حوليات جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2023.
- بوصاق هوارى، وغريبي فاطمة الزهراء، الصياغة وأثرها على صناعة التشريع، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، 2024.
- علي لهنود، صناعة وصياغة النصوص القانونية، وسؤال الحكامة التشريعية؟، المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، 2024.
- ثامر محمد العيساوي، دور مجلس الدولة في إعداد وصياغة البناء القانوني لنصوص التشريعات الفرعية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العراق، 2025.
- حفيظ يونس، وإبراهيم أيت وركان، ومحمد المودن، وآخرون، صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، المغرب، 2021.
- خالد جمال أحمد حسن، أصول الصياغة التشريعية: نماذج تطبيقية لبعض عيوبها، مؤسسة بدر للطباعة، أسبوط، 2014.
- سري محمود صيام، صناعة التشريع: الكتاب الأول، المعايير الحاكمة للتشريع وقواعد الصياغة التشريعية والمواءمة الوطنية مع المعايير الدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
- إبراهيم أيت وركان، محمد المودن، متطلبات جودة الصياغة التشريعية، ضمن أعمال الندوة العلمية المغاربية «صناعة التشريع في البلدان المغاربية»، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، 2022.
- ميلود حمادي، جودة صناعة التشريع وصياغته، حوليات جامعة الجزائر 1، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2023.
- غازي إبراهيم الجنابي، دليل الصياغة التشريعية، مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013.
- علي أحمد حسن، قواعد صياغة النص التشريعي، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، بغداد، 2019.
- سلطان ناصر السويدي، محمد ياسين، دور هيئة التشريع في مجال الصياغة التشريعية، المجلة القانونية، العدد الرابع، هيئة التشريع والرأي القانوني، البحرين، 2015.